تنمية المجتمع في أطار تطوير التعليم الجامعي

د. حورية عثمان علي صوه د. صلاح عثمان علي صوه
كلية التربية جنزور –جامعة طرابلس معهد العالي للعلوم والتقنية سوق الخميس امسيحل

لم تعد الحياة الاجتماعية والاقتصادية تسير بمحض الصدفة بل بدأت معظم المجتمعات توجه هذه الحياة نحو إستراتيجية محددة، وخطط تنموية وضعت ضمن السياسة الاجتماعية لتلك المجتمعات

فالتنمية البشرية في أبسط أهدافها التي تحددها تقارير الأمم المتحدة لعام (1991) تشير إلى (توسع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس لكي تصبح التنمية قائمة على مزيد من الديمقراطية ومزيد من المشاركة الشعبية الفعالة، وتتضمن هذه الخيارات الحصول على فرص عمل على دخل، وعلى فرص للتعليم والرعاية الصحية والعيش في بيئة طبيعية نظيفة ومأمونة، وان تتاح لكل الناس الفرص في أن يشاركوا مشاركه كاملة في القرارات التي يتخذها المجتمع المحلي).

فهذا الهدف التنموي مرتبط في تنفيذه بخطط وبرامج تربوية وتعليمية يضعها المجتمع ضمن خطط التنمية البشرية، والتي تركز على تحديد الحاجات ،والأولويات وتحديد الإمكانيات، والأهداف فالترابط بين التخطيط التربوي التعليمي وتخطيط التنمية الشاملة ترابطا ليس مؤقتا، أو ظرفأ، إنما هو ترابط يمكنه أن يجنب عملية التنمية أعباء قد تعوقها عن تحقيق أهدافها المجتمعية المنشودة.

وبما أن تقدم الأمم والشعوب يرتبط الي حد كبير بنوعية أفرادها ونوعية التعليم الذي يتلقونه داخل المؤسسات التعليمية لأجل إعدادهم للمشاركة في تنمية وتطوير مجتمعاتهم الإنسانية فإن التعليم عموما، والتعليم الجماعي على وجه الخصوص يعد

من أهم العوامل المساعدة في تقدم المجتمع (ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية) كما أنه يساعد في الكشف عن قدرات وميول الأفراد بصورة شاملة ومتكاملة وانسجاما مع رؤي وتطلعات المؤسسة الجامعية في ليبيا، والمتمثلة في تنشئة جيل واع مستنير ومدرك لواجباته وقادر على تحمل المسؤولية، الأمر الذي تطلب الاهتمام بتلك المؤسسة ودعم العمل فيها ومساعدتها على حل المشكلات وإزالة المعوقات التي تعوق عملها أثناء تنفيذها لخطط وبرامج التنمية واقتراح سبل لتطوير الأداء الأكاديمي والإداري فيها وتسخير نتائج البحث العلمي لخدمة المجتمع من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إن التنمية مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلا إلى الإنسان باعتباره، (العنصر البشري الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع وهذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فأن التنمية تهدف في النهاية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان ، فالإنسان وسيلة التنمية وغايتها، ونظرا للتغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم بدخول عصر المعلومات والتطور التكنولوجي الهائل، فإن الحاجة ملحة في هذا الوقت تحديدا إلى تطوير برامج التنمية التعليمية، والاجتماعية، والمهنية لكي تواكب تلك التغيرات.

ومن هنا كان تأكيد الفلاسفة والمفكرين وعلماء التربية على: (أن بناء الإنسان أسمى من كل بناء أخر وذلك لأن الإنسان أثمن ثروة فإذا بني البناء السليم كان دعامة قوية لمجتمعه، وسندا لأمته في مواجهة الصعاب والتغلب على العقبات) فإذا كان التعليم الابتدائي يؤدي دورا كبيرا في تكوين شخصية الإنسان ، نظرا لارتباطه بمرحلة الطفولة والتي تتبنى الأسس الأولى للشخصية الإنسانية فان التعليم الجامعي ليس أقل شأنا وأهمية عنه ذلك لأنه يسهم أسهاماً فعالا في إكمال وترسيخ ما قام به التعليم الابتدائي، وعن طريق تزويد الطالب بالأسس النظرية والفكرية للعلوم والمعارف التي يبني عليها الإنسان والمجتمع.

وتأكيدا على هذا الإتجاه فقد تطور التعليم الجامعي في ليبيا بداية من عام (1950)، وهو العام الذي شهد ميلاد أول جامعة في المجتمع الليبي عرفت باسم: (الجامعة الليبية) والتي كان نواتها كلية الآداب والتربية ومقرها مدينة بنغازي) وتلتها عام (1957) كلية العلوم في مقرها الفرعي في طرابلس) ثم تأسست كلية الاقتصاد والتجارة في مدينة (بنغازي) وتبعتها كلية الزراعة عام (1966) بمدينة طرابلس، وفي عام (1967) بدأت الجامعة في توسيع نطاقها التعليمي، وقد ضمت إليها كلية الدراسات الفنية العليا، وكلية المعلمين حيث أنشئت هاتان الكليتان بالاتفاق مع منظمة (اليونسكو) وسميت هاتان الكليتان فيما بعد بكلية الهندسة والتربية، وتوالت الانشاءات التعليمية وشملت كل مناطق ليبيا، وتتناول هذه الورقة البحثية موضوع التنمية في المجتمع العربي الليبي في أطار تطوير التعليم الجامعي، وتحديد أهم المعوقات والمشكلات التي تعوق عملية التنمية في قطاع التعليم الجامعي إضافة إلي اقتراح بعض السبل لتطوير التعليم الجامعي في ضوء متغيرات العصر.

مشكلة البحث:

تعهد المجتمع العربي الليبي علي القيام بتغيرات جذرية تشمل الأنظمة السياسية والاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية) واستنادا علي تلك التغيرات أصبحت التنمية في ليبيا تنطلق من فلسفة المجتمع القائمة على المشاركة في عملية وضع خطط وبرامج التنمية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وللقضاء علي المشكلات (الفقر والحرمان) ودعم كل فئات، وشرائح المجتمع المختلفة من أجل الالتحاق بمقاعد الدراسة للحصول علي العلم والمعرفة للانتقال بالمجتمع من مرحلة التخلف إلى مرحلة التنمية والتقدم .

وبناء على ما سبق فإن مشكلة البحث تتلخص في (التعرف علي تنمية المجتمع من خلال تطوير التعليم الجامعي).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي التالي:

1. التعرف على دور الجامعة في تنمية المجتمع المحلي.
2. التعرف علي المشكلات ومعوقات التنمية في قطاع التعليم الجامعي.
3. اقتراح بعض السبل لتطوير التعليم الجامعي.

تساؤلات البحث:

1. ما هو دور الجامعة في تنمية المجتمع المحلي ؟
2. ما أهم المعوقات والمشكلات التي تواجهه التنمية في قطاع التعليم الجامعي؟
3. ما أهم السبل لتطوير التعليم الجامعي؟

أهمية البحث:

تتبلور أهمية البحث في التعرف علي تنمية المجتمع في إطار تطوير التعليم الجامعي، وذلك لتحديد الأولويات التي قامت عليها السياسة التعليمية في ليبيا في أطار الاستثمار الأمثل للطاقات البشرية المؤهلة من أجل تحقيق خطط وبرامج التنمية الشاملة بالمجتمع المحلي.

منهج البحث:

يعرف المنهج العلمي (بأنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة مجموعة من القواعد العامة والتي تهيمن على العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلي حقيقة المعلومة).

وقد استخدم البحث المنهج التحليلي الوصفي في جمع البيانات والمعلومات حول مشكلة البحث لأنه يمكن من خلاله تحقيق أهداف البحث . يتناول هذا البحث ثلاث محاور رئيسة وهي:

المحور الأول- دور الجامعة في تنمية المجتمع المحلي:

تعيش المجتمعات الإنسانية في هذا العصر ثورة معلوماتية هائلة أثرت على توجهات الاقتصاد العالمي، وانعكست آثارها على تنمية الموارد البشرية (تأهيلاً وتعليماً)، بل و امتد هذا الأثر لشمل التنمية البشرية المستدامة بشكل عام، والتي تعني عملية التوسع في الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية أمام الفرد لدفعه للمشاركة في عمليات تنمية وتطوير المجتمع، ولأن من مسؤوليات قطاع التعليم هو توسيع قاعدة الخيارات تلك، فقد شهد قطاع التعليم عموما وقطاع التعليم الجامعي -على وجه الخصوص- بليبيا مرحله تغير موجه ومنظم، شمل كل الجوانب الفنية والأكاديمية والإدارية والتدريبية والمنهجية) فكان من أولويات السياسة التعليمية الحديثة الاهتمام بالنواحي (الكميه والكيفية معا، بحيث يتحقق التوازن التنموي المرغوب فيه وبذلك عن طريق التوسع في إنشاء الجامعات والكليات والأقسام العلمية التابعة لها بحيث أصبح عدد الجامعات أربع عشرة جامعة خلال العام الدراسي (1998-1999) فتضم (90) كلية و(527) أقسام علمية تخصصية منها أربع جامعات متخصصة في جامعة العرب الطبية (بنغازي) وجامعة طرابلس للعلوم الطبية (طرابلس)، وجامعة النجم الساطع التقنية في مدينه (البريقة)، والجامعة الأسمرية في مدينه (زلتطن)، وهي جامعة متخصصة في العلوم الشرعية وفي اللغة العربية، أما الجامعات الأخرى فهي عامة.

إضافة إلى ذلك فقد تم تطوير المناهج التعليمية، وإعادة صياغتها بطريقه تتمشى مع الاحتياجات الفعلية لرفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد وإعداد القوى البشرية اللازمة لذلك، وإعداد الكتب المدرسية والمراجع العلمية التي تترجم التقدم العلمي والتقني وربط تلك المناهج وبرامج التعليم والتدريب بالبيئة الليبية واحتياجاتها، وأيضا تطوير نطاق الخدمات التعليمية المختلفة من خدمات (اجتماعية وصحية وغذائية وتوجيهية وارشادية وتثقيفية) بطريقة تتناسب مع الأعداد المتزايدة

للطلاب ومع تنوع حاجاتهم، وفي هذا السياق تشير أخر الإحصائيات إلى وجود (1.771.000مليون) طالب وطالبة على مقاعد الدراسة المختلفة منهم (241) ألف طالب وطالبة في مرحلة التعليم الجامعي والعالي، أي ما يعادل ثلث سكان ليبيا تقريبا وهم من طلاب في المراحل التعليمية المختلفة وهذا المؤشر يدل على ارتفاع نسبة المتعلمين في المجتمع و انخفاض نسبة الأمية والتي وصلت (2٪) من مجموع عدد السكان هم من الأميين، في حين بلغت نسبة المتعلمين والقادرين على القراءة والكتابة (97٪) من مجموع عدد السكان، إضافة إلى ذلك تؤكد البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط إلى أن حجم القوي المنتجة في ليبيا يزداد عاما بعد عام ،فقد بلغ عدد الكفاءات والموظفين في الأنشطة الاقتصادية الوطنية لعام (1998) نحو (1323) منتجا ، مقابل (1255,1) منتجا عام (1997) أي بزيادة قدرها (68) ألف شكلت منها القوي المنتجة الوطنية ما نسبته (87%) منه أجمالي القوى المنتجة وتجدر الإشارة إلى أن هيكل الاستخدام يتفاوت من نشاط اقتصادي إلى أخر في الأنشطة الاقتصادية (الزراعة، النفط، التعدين، الصناعة والكهرباء) وظفت ما نسبته (51.1٪) من أجمالي القوى المنتجة هم كفاءات وطنيه تخرجوا من الجامعات الليبية في حين استوعبت بقية القطاعات الخدمية الأخرى النسبة الباقية وقدرها (9 49%) من أجمالي القوى المنتجة لعام (1998). وكل تلك البيانات والإحصائيات العامة إنما تعكس الدور الايجابي الذي تقوم به الجامعات من أجل تنمية وتأهيل العنصر البشري القادر على دفع عجلة التقدم بمجتمعه وتجعل مؤسسات المجتمع المختلفة يرغبون بتشغيل الكوادر الوطنية و يستغنون عن العمالة الأجنبية لثقتهم بالعنصر الوطني المؤهل ومتخرج من كليات الجامعة المحلية.

وقبل أن نعرج على أهم المشكلات والمعوقات التي تعوق عملية التنمية في قطاع التعليم الجامعي فلا بد لنا أن نوضح مفهوم التنمية وأهم مرتكزات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة أولا: تعريف التنمية:

شاع مصطلح التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين، وتحديداً عقب الحرب العالمية الثانية إذا وجدت رغبة ملحة علي المستوي الدولي لإعادة التعمير ما خلفته الحرب من دمار.

فعملية التنمية هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع ونجد مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة) .

وتعرف عملية التنمية بأنها: عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع ،لتحقيق أهدافه وفق خطة مرسومة .

ونحدد فيما يلي أهم مرتكزات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في المجتمع المحلي.

ثانياً– مرتكزات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة:

من العرض السابق لمفهوم التنمية فيمكن القول: بأن تطوير أي مفهوم التنمية في أي مجتمع يصبح عديم الجدوى ما لم يأخذ في اعتباره المرتكزات والقواعد الأساسية التالية:

1. لا يقصد بالتنمية أنها عملية اقتصادية بحته، في مشكلات أي مجتمع بما فيها المجتمع العربي.

الليبي مترابطة و متشابكة في جميع جوانبها، ومن ثم فلا يجوز إهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية كما لا يجوز تركها خارج التحليل البنائي للمجتمع وإدخالها كإضافة هامشية لإعطاء مظهر شمولي لبرامج وخطط التنمية فلا يجوز تصور

عملية التنمية منذ البداية إلا على إنها عملية تطوير حضاري ضخم وعميق وإنها عملية اقتصادية اجتماعية وسياسية على نحو شامل ومتكامل.

2. التنمية موجهة للإنسان من أجل تحريره وتطوير كفاءته وقدراته ودعم الثقة بنفسه وثقته بمجتمعه، وإطلاقا لقدراته على العمل والبناء، كما أنها تمثل عملية التغيير الأساس في أحجام ومستويات إنجاز مختلف أوجه النشاط في المجتمع .

3. التنمية عملية ديمقراطية تؤكد على مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ،والتعبير عن أمالهم وتطلعاتهم وتحديد حاجتهم دون خوف كما أنها عملية شاملة تعود فوائدها على مختلف فئات المجتمع من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

4. لا يمكن تصور أي مفهوم التنمية لا يكون (الإنسان هو مركز الاهتمام فيه بحيث يكون هو الهدف والوسيلة معا، –وبعبارة أخرى– لا يجوز تصور التنمية ألا إذا كانت رفعا حقيقيا ومستمرا لمستوي معيشة الناس، ودفعا حقيقيا لإمكاناتهم وكفاءاتهم وهذا لن يتحقق إلا إذا كان الهدف الأساس من عملية التنمية هو (محاربة الفقر) وبحيث يؤخذ مفهوم الفقر بمعني شامل وعميق لا يشمل بذلك جميع جوانب الحياة المادية والثقافية والنفسية والابتعاد عن المفهوم السطحي للفقر لأن ذلك لن يحقق التنمية الاجتماعية المستدامة المنشودة التي تسعى كل المجتمعات الإنسانية لتحقيقها، وأيضا جعل عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها عمليه ديمقراطية تضمن اشتراك كل الأفراد والجماعات والتنظيمات المهنية القادرة علي وضع وتنفيذ تلك القرارات في كل مراحل التنمية ابتداء من التخطيط للتنمية وحتى أخر مراحل تنفيذها .

المحور الثاني– المعوقات والمشكلات التي تواجه عملية التنمية في قطاع التعليم الجامعي:

إن تنمية قطاع التعليم الجامعي تحديدا أصبح من الضروريات التي تفرضها ظروف العصر، فارتفاع مستوى الطموح لدي الأفراد والتقدم العلمي والتكنولوجي

السريع إضافة إلي تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ،جميعها ظروف تفرض عملية تنمية وتطوير القطاع الجامعي، ولكن هناك العديد من المعوقات والمشكلات التي تحول دون تقدم هذا القطاع ،نذكر أهم تلك المعوقات:

1. ضعف تركيز النظام التعليمي الجامعي على مجالات وميادين ذات أهمية في الاقتصاد المعاصر في جميع أنحاء العالم، مثل: (تقنية المعلومات والتقنيات الصناعية والالكترونية، مما جعل مساهمة العناصر الوطنية محدودة في هذه الميادين وبالرغم من كونها مجالات استراتيجية وتوفر فرص عمل كبيرة للعمل داخل وخارج ليبيا.

2. عدم توحيد آليات للعمل المشترك بين الجامعات والكليات في أنحاء ليبيا (توحيد الجوانب الإدارية والتعليمية) .

3. قلة استخدام التكنولوجيا (الحاسب الآلي) أثناء عرض وشرح المحاضرات والبحوث العلمية مما جعل أعضاء هيئة التدريس يعتمدون علي أساليب التدريس التقليدية والتي لا تدعم عملية الابتكار والاختراع لدى الطلاب .

4. عدم الاهتمام بإقامة ورش العمل والندوات التخصصية لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس المعرفية والثقافية والتي تنعكس ايجابيا على نوعية المعارف والعلوم التي يتلقاها الطلاب والخريجين.

5. عدم الاهتمام بربط الطلاب مع قضايا ومشكلات مجتمعهم المحلي من خلال البحوث والدراسات والزيارات الميدانية أثناء فترة الدراسة الجامعية، فحالة الانفصال تلك تؤثر علي تكيف الطالب، أو الخريج مع ظروف الحياة المعيشية، بعد تخرجه من الجامعة .

6. سيطرة مدخل الاستثمار الاقتصادي في التعليم الجامعي، وعدم إعطاء الأهمية اللازمة للاستثمار الفكري والثقافي والذي من شأنه تطوير القدرات المعرفية والعقلية للطلاب والخريجين.

7. ضعف التناسق، والتكامل بين المناهج الجامعية ومناهج التعليم المتوسط وهي المرحلة التي تسبق دخول الطالب إلى الجامعة.

8. غياب ثقافة العمل والإنتاج من المناهج الدراسية والجامعية، ومن الثقافة الاجتماعية العامة، والنظر إلى بعض التخصصات والمهن على أنها مهن دونية تنقص من قيمة الإنسان، مما أدى إلى عزوف الكثير من الشباب عن الدراسة والعمل فيها ،وأوضح مثال على ذلك بعض التخصصات في مجال الزراعة، وتربية الحيوانات، والصيانة المهنية، والميكانيكية).

9. ضعف ارتباط مخرجات التعليم الجامعي والتكوين المهني بمتطلبات سوق العمل ،وعدم توفير خبرات محلية أساسية وضرورية مما أدى إلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية بينما يتزايد عدد الباحثين عن العمل من الخريجين ،مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

10.عدم مشاركة الطلاب والخريجين في وضع وتنفيذ برامج التنمية والتي من شأنها تطوير وتسهيل عمل الكليات داخل الجامعة.

المحور الثالث– اقتراح بعض السبيل لتطوير التعليم الجامعي:

في ضوء ما سبق يقترح الباحث بعض السبل والتي نتصور أنها تسهم في تطوير التعليم الجامعي وهي كما يلي:

1. ربط التعليم الجامعي بمؤسسات المجتمع الأخرى، وخاصة مؤسسات الإنتاج بحيث يتفاعل معها بطريقة تجعل الجامعة تسهم في حل مشكلات التنمية في المناطق الريفية والمناطق الحضرية (المدينة) وتكون تلك المناطق بمثابة حقل عمل لنشاط الجامعة ومصدرها الأساس في القيام الأبحاث والدراسات العلمية المختلفة.

2. ربط المواد العلمية والمناهج التدريسية (بالإنسان والمجتمع بدلا من تدريسها بأسلوب تجريدي يعزلها عن قضايا المجتمع واهتماماته (الثقافية والاجتماعية والسياسية).

3. الإكثار من إقامة الندوات والمحاضرات وورش العمل المختلفة (للمعلمين والمتعلمين) ومن أجل دعم العملية التعليمية ودفع عملية التنمية نحو الأمام.

4. توظيف نتائج البحث العلمي، والاستفادة منها في وضع الحلول المناسبة لمشكلات المجتمع المختلفة.

5. وضع سياسة تعليمية واضحة للتوازن بين احتياجات النمو السكاني وواقع الموارد المالية اللازمة لذلك.

6. تطوير هيئه تخصصية لتقديم الخدمات الاستشارية العلمية والفنية إلى مؤسسات التنمية والتخطيط الاجتماعي لتحسين أدائها في المجتمع.

7. تشجيع فكرة التعليم الجامعي التعاوني والتي تساهم في عدة مؤسسات حكومية وغير حكومية مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدولة ستظل هي المسؤول الأول عن تمويل التعليم الجامعي من أجل ضمان حصول كل فئات المجتمع على قدر من التعليم يتناسب مع قدراتهم العقلية وإمكانياتهم المادية.

8. دعم التعاون والتنسيق المتبادل بين كل البلاد العربية والغربية وإنشاء مؤسسات تعليمية وبحثية مشتركه يتم فيها تدريب الخبراء والمختصين للاستفادة من خبراتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية بطريقة علمية منظمة.

9. توسيع فرص التعليم الجامعي أمام الجماعات في المجتمعات الريفية ،لأن من شان ذلك أن يخلق تنميه بشريه ذاتيه تقضي علي (التخلف والفقر) معا وهذا يزيد من فرص النمو والتطور الاجتماعي.

10.الاهتمام بتطوير رأس المال البشري عن طريق الدورات التدريبية والتثقيفية ،لأن أي استراتيجية ناجحة لتطوير التعليم الجامعي هي النظرة الشمولية والمتكاملة للإنسان، لأنه هدف ووسيلة التنمية الشاملة.

11. دعم وتفعيل دور الاتحاد الطلابي والروابط الشبابية في وضع وتنفيذ ومراقبة برامج التنمية التعليمية والثقافية داخل الجامعات والكليات التابعة لها.

المراجع:

أولاً- الكتب:

1.ابتسام سالم خليفة، التعليم قبل الجامعي في ليبيا في ضوء معايير الجودة الشاملة، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، 2020.

2. أحمد الخطيب، إدارة الجودة الشاملة، دار الكتب الحديثة، عمان، 2009.

3.حسين سالم مرجين، اصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا، الواقع والمستقبل 2019، مجلة الاكاديمية للعلوم الانسانية والاجتماعية، 2010.

4. حسين سالم مرجين، هل نحن بحاجة إلى الجودة وضمانها في الجامعات الليبية، طرابلس، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، القاهرة، 2012.

5.رحالي حجيلة، بوخالقة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2009

6. مصطفى عمر التير، التعليم العالي والتنمية في ليبيا نموذج الخط متعدد الالتواءات، ندوة

التعليم العالي والتنمية في ليبيا، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2007.

7. ناجي عبد الوهاب هلال أحمد، تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات في تلبية احتياجات سوق العمل على ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، 2010.

ثانياً- التقارير:

1. استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا، مجلس التخطيط الوطني، 2013.

2. التعليم العام في ليبيا، المختنقات والتحديات وسبل المعالجة، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ابريل 2019.

3. تقرير التنمية الانسانية العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002، ايقون للخدمات المطبعية، الأردن، 2002.

4 . تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 203.

5. تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى 2010.

6. التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا 2010. مجلس التطوير الاقتصادي، 2010.